محاضرة رقم 2

موجهة لطلبة السنة الأولى

مقياس: مدخل إلى علم السياسة

السنة الدراسية 2019-2020

ـــــــــــــــــــــــــــ

موضوع المحاضرة:

تفاعلات وحركية النظام السياسي دراسة من منظور التحليل البنائي الوظيفي

أ.د. طاشمة بومدين

أستاذ التعليم العالي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رغم قدم البحث في هذا المجال واتساع نطاقه إلا أن الدراسة الموضوعية والعملية لهذه القضية لا تبعد كثيرا عن ستينيات القرن الماضي، وتعزى بوجه خاص إلى عالم السياسة الأمريكي "جبرئيل ألموند" « ALMOND Gabriel ». "فأفلاطون" و"أرسطو" مثلا تناولا هذه القضية بحثا عما يجب أن يقوم به النظام. كما تعرض منظروا السياسة الليبراليين في القرن 18م و19م للقضية ذاتها من منطلق الاعتبارات الأخلاقية والمعيارية أيضا، وقد أشار "كارل دويتش" « Karl W. Deutch » في مقاله "التعبئة الاجتماعية والتنمية السياسية" « Social Mobilization and Political Development » إلى تأخير عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي على أداء النظم السياسية واستقرار الحكومات وقدراتها. كما أشار "ديفيد إيستن" «Easton. David» إلى القدرة على معالجة متطلبات النظام السياسي، وأنماط الأداء الحكومي، ولكن كلا من "دويتش" و"إيستن" لم يحاولا تقديم تصورتحليلي لمفهوم القدرات « Capabilities »، ولذلك تعتبر جهود "ألموند" في هذا المجال من أكثر المعالجات وأقربها إلى الواقع العملي، سيما وأنه يعتبر تحديد وتحليل قدرات النظام السياسي "موضوع بحث ميداني" وليس مجرد قضية بحث نظري أكاديمي فقط.

ويعتقد بعض الباحثين أن استخدام البنائية الوظيفية ([[1]](#footnote-2)) في الدراسات السياسية ترجع إلى "أفلاطون" و"أرسطو" اللذين كانا من أوائل الدارسين الذين اهتموا بالوظائف التي ينبغـي أن يؤديها النظام السياسي من أجل تدعيم وتنظيم المجتمع السياسي المحلي. وربما كان ذلك صحيحا، ولا يتناقض مع ما تؤكده الدراسات المعاصرة من أن المحاولة الرائدة في هذا المجال قد ظهرت في مطلع القرن الماضي على يد "فرنك جودناو" « Frank Goodnow »، ثم بلغت أوج تطورها مع تبلور نظرية النظم التي تعتبر الفكرة الأهم التي خرجت منها معظم التحليلات في حقل علم السياسة عامة، ودراسات النظم السياسية خاصة، ابتداء من نموذج التحليل النسقي، الذي يعد الصياغة السياسية الأولى لنظرية النظم، وامتدادا إلى النموذج الاتصالي الذي طوره "كارل دويتش" « Karl Deutch » الذي له كتاب هام حول عصب الحكومة الذي يقصد به العملية الاتصالية، ثم إلى صياغة "جابرائيل ألموند" «Gabriel Almond » لنفس النظرية، وغيرهم الذين أضافوا إلى التحليلات البنائية الوظيفية كثيرا من الأبعاد، والمفاهيم الجديدة، وذلك من خلال تركيزهم على الأبنية والوظائف، وتجنبهم التركيز على الدساتير، والمؤسسات الحكومية الرسمية، وقد استخدموا في ذلك مفهوم النظام محل الدولة، والوظيفة محل السلطة والقوة، والأدوار محل المناصب، والأبنية بدلا من المؤسسات.

من هذا المنطلق فإن المدخل البنائي الوظيفي يقوم على استخدام النظرة الإجمالية الشمولية في تناول الأبنية الاجتماعية، بحيث لا ينظر إليها كتجمعات من الأفراد، أو العناصر، أو الوحدات، وإنما كمنظومة كاملة، تتألف من عناصر موحدة القياس أو مستويات قابلة للاستبدال والتغيير متفاعلة مع عناصر أخرى قابلة أيضا للاستبدال والتغيير، ويتم التفاعل بينها بمعاملات منظمة، وعلى قواعد وقوانين يمكن تكرارها والسيطرة عليها. وتقوم هذه النظرة الإجمالية الشمولية على دراسة كيفية تعلق بعض العناصر ببعض داخل التركيب العام الذي يحكم المنظومة، بغض النظر عن خصائص هذه العناصر.

المطلب الأول: حركية وتفاعلات النظام السياسي:

يقوم التحليل البنائي الوظيفي أساسا على افتراض مبدئي مؤداه أن النظام السياسي هو ذلك النسق من التفاعلات التي توجد في المجتمع من أجل تحقيق وظائف التكامل والتكيف داخليا. ومعنى هذا أن النظام السياسي النامي-حسب هذا المدخل- يتميز بخصائص وسمات معينة، تتمثل في شمولية النظام السياسي لكافة التفاعلات السياسية التي تتجسد في هيئة وحدات بنائية تؤدي كل منها أدوارا وأنشطة معينة، وأن هذه الوحدات لا توجد بمعزل عن بعضها، ولا تمارس أدوارها دون ارتباط أو تأثير متبادل بينها. ويستتبع هذا بالضرورة أن يكون ثمة نوع من التساند والاعتماد المتبادل بين مكونات النظام السياسي، بحيث يعكس كل تغيير يطرأ على خصائص أو أنشطة أي مجموعة من هذه المكونات على بقية المكونات الأخرى، كما يؤدي كل تغيير في مجموعة فرعية من التفاعلات إلى تغييرات مصاحبة في كل المجموعات الفرعية الأخرى.

وإذا كان النظام السياسي- حسب أنصار المدخل البنائي الوظيفي- لا يوجد في فراغ، ولا يعمل في فراغ. كما أنه ليس نظاما مغلقا على نفسه، فإنه يعتبر كأي من النظم الاجتماعية الأخرى نظام فرعي يرتبط ببناء كلي أكبر وأوسع نطاق منه. وأكثر شمولا عنه، هو النسق الاجتماعي الكلي. كما أن النظام السياسي نظام منفتح على البيئة الخارجية سواء كانت هذه البيئة محلية، أو خارج نطاق المجتمع المحلي الذي يوجد فيه. ويذكر أنصار المدخل البنائي الوظيفي أن هناك ثلاثة وظائف يعتبرونها مهمة عند دراسة الأنظمة السياسية، وهذه الوظائف هي:

وظائف و قدرات و خصائص النظام السياسي :

قدرات صفات وظائف خصائص

1ـ الشمول 1ـ عمومية النظم السياسية

2ـ الإعتماد المتبادل 2ـ عمومية الأبنية السياسية 3ـ الحدود 3ـ عمومية الوظائف السياسية

4ـ تعدد وظائف الأبنية السياسية

5ـ الثقافة السياسية المختلفة للنظم

مخرجات مدخلات

1ـ صنع القاعدة 1ـ التنشئة السياسية و التجنيد السياسي

2ـ تطبيق القاعدة ( الأسرة، المدرسة...الخ )

3ـ التقاضي طبقا للقاعدة 2ـ تجميع المصالح ( جماعات المصالح

مؤسسة تعاونية، غير تعاونية،عدائية)

3ـ تكتيل المصالح(النظم الحزبية:

سلطوي، سلطوي مسيطر، تنافسية،

تعدد حزبي).

4ـ الإتصال السياسي

1ـ القدرة الإستخراجية 2ـ القدرة التنظيمية

3ـ القدرة التوزيعية 4ـ القدرة الرمزية

5ـ القدرة الإستجابية 6ـ القدرة الداخلية و الخارجية

1/- قدرات النظام السياسي:

يتمتع النظام السياسي بقدرات معينة، تحدد وتؤثر على كيفية أدائه لوظائفه وأدواره، وتساعد في الوقت نفسه على قياس مدى كفاءته وفعاليته في التعامل مع بيئته المحلية والدولية. فضلا عن أن هذه القدرات تعد من المستلزمات الوظيفية الأساسية التي يعتمد عليها النظام لكي يحافظ على بقائه واستمراره ـ، ويتمكن من تحقيق تكامله ووحدته. ومن هنا يمكن التنبؤ- حسب هذا المدخل- باحتمالات التغيير والإنماء السياسي وتفسيره، ويصبح من المتاح قيـاس مستوى التنمية أو التخلف السياسي على حد سواء.

ويتميزالمدخل البنائي الوظيفي بمجموعة من القدرات الأساسية، وإن كانت ثمة اختلافات نسبية في كفاءة وفعالية هذه القدرات من نظام سياسي إلى آخر، ومن وقت إلى آخر، و أيضا داخل النظام السياسي الواحد. وتتمثل هذه القدرات، في خمس قدرات رئيسية هي:

ـ القدرة الإستخراجية «Extractive capability».

ـ القدرة التنظيمية « Regulative capability ».

ـ القدرة التوزيعية « Distributive Capability ».

ـ القدرة الرمزية « SymbolicCapability ».

ـ القدرة الإستجابية Responsive Capability » ».

ونستعرض كل من هذه القدرات بشيء من التفصيل المناسب([[2]](#footnote-3)).

أ)- القدرة الإستخراجية:

وتشير هذه القدرة إلى مدى كفاءة النظام الإستخراجية، من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية من البيئتين المحلية والدولية على حد سواء. وتعتبر هذه القدرة ذات أهمية خاصة بالنسبة للنظام السياسي، من حيث أنها توفر الموارد اللازمة لإدارة المجتمع السياسي.

ب)- القدرة التنظيمية:

وتشير إلى ممارسة النظام السياسي للرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام. بالإضافة إلى مقدار تغلغل النظام في بيئته الدولية وفرض نفوذه وتأثيره عليها. وتعتمد هذه القدرة أساسا على استخدام أو التلويح باستخدام الإكراه المادي، هي لذلك تعتبر قدرة أساسية للنظام السياسي، ومميزة له عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى. غير أن هذه القدرة إذا ما تعدت حدودها المشروعة، فإنها ستصبح أداة قمع تحرم الحقوق والحريات العامة.

جـ)- القدرة التوزيعية:

وتشير إلى توزيع المنافع من شتى السلع والخدمات ومراتب الشرف والمكانات الاجتماعية والفرض بين الأفراد والجماعات. ويمكن قياس هذه القدرة عن طريق تحديد كمية ونوعية الأشياء الموزعة والمجالات الحياتية التي تشملها العملية التوزيعية.

د)- القدرة الرمزية ([[3]](#footnote-4)):

ويقصد بها مدى تدفق الرموز المؤشرة في النظام السياسي إلى داخل

المجتمع والبيئة الدولية على حد سواء. وتتضمن هذه الرموز كل ما تبديه الصفوة الحاكمة من تأكيد على القيم التي من شأنها إثارة حماس الجماهير، وما تبديه من اهتمام بالتراث القومي والمناسبات الوطنية، أو ما يصدر عنها من خطب وتصريحات في أوقات الأزمات إلى غير ذلك من المناسبات والأحداث، ويمكن بواسطتها تعبئة وتحريك احتياطي التأييد في المجتمع.

هـ)- القدرة الاستجابية:

وتشير هذه القدرة إلى العلاقة بين مدخلات النظام المحلية أو الدولية (Input)، وبين مخرجاته (Output)، ومدى قدرة النظام نفسه على الاستجابة لكل ما يصدر عن ظروف والأوضاع المتغيرة من مدخلات جديدة تقتضي قرارات وسياسات ملائمة، وهذا من خلال العملية (Process)، ثم التغذية الراجعة (Feed Back).

2/- وظائف التحويل:

ويقصد بها دراسة كيفية تحويل مدخلات النظام إلى مخرجات تتخذ شكل قرارات وسياسات وإجراءات تنفيذية. وتتمثل هذه الوظائف في ستة عمليات رئيسية هي: التعبير عن المصالح، وتجميعها، وصنع القواعد، وتطبيقها، ثم الفصل في المنازعات وفقا للقواعد، وأخيرا الإتصال السياسي.

3/- وظائف التكيف والحفاظ على النظام :

حتى يحافظ النظام على بقائه واستمرار أداء وظائفه، لابد أن يتكيف مع التغيرات التي تطرأ من داخله، أو من البيئة المحيطة به. وهو في ذلك شأنه شأن جميع النظم الاجتماعية الأخرى، ووسيلته في ذلك هي عملية التنشئة والتجنيد السياسي.علما بأن التنشئة هي عملية يتم بمقتضاها حصر الفرد أو إذابته في الجماعة يأهل للتفاعل الإيجابي والانسجام معها.

من هذا المنطلق، فإن وصف المتطلبات الأساسية لأي نظام سياسي نامي ومتطور- على حد تحليل المدخل البنائي الوظيفي خاصة مع الجهود التي قدمها "ألموند" و"باول" « Almond   Gabriel»، « Powell » في هذا الشأن - هو نتائج للحوادث من البيئة الدولية، والمجتمع المحلي، أو من النخبة السياسية داخل النظام السياسي ذاته، ومهما كان مصدر هذه التأثيرات فهي تتضمن تغيرا مهما في حجم انسياب المدخلات للنظام السياسي ومحتواها. وعندما لا يكون النظام السياسي قادرا على مواجهة المشاكل والأزمات، فإن التطور والنمو يحدث إذا أصبح لدى النظام القدرات للتكيف القادر على مواجهة هذه التحديات، وإلا فالنتيجة ستكون تراجعا وتنمية سلبية.

وفي إطار دائما السعي في البحث عن النظام السياسي الأفضل للإنماء اجتهد "جابرئيل ألموند" في وضع مجموعة من الخصائص المميزة القابلة للتطبيق على أي نظام سياسي، هذه الخصائص أو المعايير التي عبر عنها بصورة أكثر تجريد صاغها في ثلاث أبعاد: تميز وتنوع الأبنية والأدوار، والعلمانية، وأسلوب الأداء ([[4]](#footnote-5)).

1 - تميز وتنوع الأبنية والأدوار: ويعني المزيـد من التخصص في إطـار وحدة كلية، بمعنى آخر أن توجد أبنية ذات أدوار وظيفية محددة تحديدا جيدا يجمعها إطار تنسيق واسع. فطبقا لتصور" ألموند " يوجد تمييز الأبنية متى وجدت أبنية في النظام السياسي محددة الوظائف وتميل إلى القيام بدور ما مرتبط بهذه الوظيفة في إطار النظام السياسي ككل، وذلك بصفة منتظمة.

2 ـ العلمانية: وهي العملية التي يصبح بها المواطن أكثر رشادة وأكثر واقعية وتحليلية في سلوكه، بحيث تترك الاتجاهات التقليدية مكانها لعمليات صنع القرار الأكثر ديناميكية والتي تتضمن جمع المعلومات وتقييمها، واستنباط الحركة البديلة، والوسائل التي يختبر بها ما إذا كان مسار الحركة يقود إلى نتائج المرجوة أم لا.

3 - أما معيار أسلوب الأداء: فمن خلاله حسب" غابرائيل ألموند " يمكن التمييز بين النظم التقليدية والنظم الحديثة على أساس طريقة أداء الوظائف السياسية المختلفة فيتسم الأسلوب الحديث للتنشئة بسمتين التحديد والعمومية، أما التقليدي فبالانتشار والخصوصية، ومن ثم يخلق الأول ولاءات للنظام القومي، بينما الثاني يكرس الولاء للجماعات الفرعية (الطائفية، العشائرية، القبلية، الأسرة...).

إلا أن هذا التحليل في تفسير محددات ومعايير التنمية السياسية لم تخلو من إنتقادات، إذ جعل" غابرائيل ألموند " النظام السياسي النامي مساويا للنظم الأنجلو-أمريكية، وهذا يعتبر تحليل قيمي ايديولوجي منحاز. وعلى خلاف "ألموند" اتجه " صامويل هانتغتون " في تشريحه لقضية التنمية السياسية إلى وضع أنماط تحليلية للنظم السياسية، مرتكزا في ذلك على مسألة التأسيس وهي العملية التي تكتسب بها المنظمات قيمتها واستقرارها، ويمكن تعريف مستوى التأسيس في أي نظام سياسي بالقدرة على التأقلم وبالتعقيد والاستقلال والتماسك، فإذا أمكن تحديد هوية هذه المعايير وقياسها فإنه يمكن مقارنة النظم السياسية على أساس مستويات التأسيس، ويمكن أيضا قياس الزيادة أو النقص في التأسيس بالنسبة للمنظمات والاجراءات داخل النظام السياسي.

فيقابل القدرة على التأقلم الجمود وهو يمثل المستوى الأدنى للتأسيس، فكلما زادت التحديات في البيئة وكلما زادت القدرة على التأقلم فإنه يمهد للنجاح بالنسبة للتحديات البيئية الأخرى التالية، وطالما ظل الجيل الأول الذي واجه الأزمات يشغل مناصبه في المنظمة فإن قدرتها على التأقلم غير مشكوك فيها، وطالما غيرت المنظمة مرة أو أكثر من وظائفها الأساسية فإنها تعتبر ذات مستوى عال من التأسيس ([[5]](#footnote-6)).

ويقابل التعقيد البساطة التي تشير إلى المستوى الأدنى للتأسيس، ويتضمن التعقيد تعدد الوحدات التنظيمية الفرعية - تدريجيا ووظيفيا- فكلما تعددت واختلفت الوحدات الفرعية كلما زادت قدرة المنظمة على الحفاظ وضمان ولاء أعضاءها، وكلما تعددت وظائف المنظمة، كلما كانت أقدر على التكيف مع فقدان وظيفة أو أكثر منها.

ويقابل الإستقلال التبعية التي هي أدنى درجـات التأسيس، ويعني التأسيس السياسي من زاوية الإستقلال خلق وتطوير منظمات وإجراءات سياسية للتعبير عن مصالح الجماعات الاجتماعية.

ويقابل التماسك التفكك وهو أدنى مستويات التأسيس، فالمنظمة الفعالة تتطلب-على أدنى تقدير- إتفاقا معقولا على الحدود الوظيفية للجماعة وعلى إجراءات حل النزاعات التي تحدث داخل هذه الحدود.

غير أن هذا التحليل لم يسلم أيضا من الانتقادات، ذلك أنه اختصر مفهوم التنمية السياسية في مجرد الحفاظ على النظام السياسي، أي كيف يمكن تحاشي الهزات العنيفة التي تصيب أو يمكن أن تصيب نظام الحكم. ومن جانب آخر تنطبق تحليلاته على التنظيمات الفرعية في المجتمع أكثر من انطباقها على النظام السياسي كمنظمات مجتمعية.

وعليه، فإن الأستاذ " صامويل هانتغتون" يفترض في كتابات أخرى في مجال تنمية وتحديث النظم السياسية مثل غيره من علماء السياسة الأمريكيين أمثال "غابرائيل ألموند" و"دافيد أبتر" وغيرهم أن الجوانب الأكثر أهمية للتنمية السياسية تقوم على ثلاثة أسس رئيسية:

ـ ترشيد السلطة، وذلك باستبدال أكبر عدد من السلطـات السياسية التقليدية والدينية والأسرية والإثنية بسلطة واحدة علمانية وقومية.

ـ وثانيا تميز الوظائف السياسية الجديدة وتطوير أبنية متخصصة لأدائها.

ـ وثالثا زيادة المشاركة السياسية ([[6]](#footnote-7)).

من هذا المنطلق، فإن وصف المتطلبات الأساسية لأي نظام سياسي نامي ومتطور- على حد تحليل المدخل البنائي الوظيفي خاصة مع الجهود التي قدمها "ألموند" و"باول" « Almond   Gabriel»، « Powell » في هذا الشأن - هو نتائج للحوادث من البيئة الدولية، والمجتمع المحلي، أو من النخبة السياسية داخل النظام السياسي ذاته، ومهما كان مصدر هذه التأثيرات فهي تتضمن تغيرا مهما في حجم انسياب المدخلات للنظام السياسي ومحتواها. وعندما لا يكون النظام السياسي قادرا على مواجهة المشاكل والأزمات، فإن التطور والنمو يحدث إذا أصبح لدى النظام القدرات للتكيف القادر على مواجهة هذه التحديات، وإلا فالنتيجة ستكون تراجعا وتنمية سلبية.

المطلب الثاني: تقييم التحليل البنائي الوظيفي:

على الرغم من أن المدخل البنائي- الوظيفي قد اهتم بتحليل النظام السياسي، وبخاصة أعمال"غابرائيل ألمون " «Almond Gabriel» وزملائه "باول"« Powell »، و"لوسيان باي"« Lucien Pye »، و"كلمان" « Kolman »، و"سيدني فربا"« Verba  Sidney»، إلا أن هذه التحليلات يتخللها ضعف في ثناياها تضعف من تأثيرها، وتدفع إلى اتخاذ اتجاه معاكس لها. وقد حدد الأستاذ " نصر محمد عارف " جوانب قصور المدخل البنائي الوظيفي في النقاط التالية:

1)- أن التحليل البنائي الوظيفي طمس الإنسان بحيث اختفى نهائيا من نظرته وتحليلاته، فلا يوجد لدى مفكريه اهتمام به، ولا بخصائصه الفردية، وإنما ينصب تركيزهم على النظام فقط، بحيث أصبحت نظرتهم وكأنها نموذج مبسط للنظام بالمعنى المجرد، أو نمط مثالي يطبق على كل المجتمعات في الماضي والحاضر والمستقبل.

2)- الطبيعة المكانيكية لهذا التحليل، حيث يعتبر أن النظام نسق آلي يتحرك بطريقة تلقاية بصورة تتجاهل العنصر الاجتماعي المكون لهذه النظم الذي يصعب التنبؤ بسلوكه أو التحكم فيه.

3)- التبسيط المبالغ فيه في الاقتراب من الظاهرة الاجتماعية، واعتماد منطق التناقضات مثل البساطة في مقابل التعقيد، والكلية في مقابل التشتت، والتشابك في مقابل التخصص، والأبنية المصطنعة في مقابل الأبنية الطبيعية، والتماسك الاجتماعي في مقابل التماسك العضوي، والميول الجماعية في مقابل الميول الذاتية...الخ([[7]](#footnote-8)).مما يعطي هذه القيم صفة العمومية، بحيث تعتبر القيم السائدة في المجتمع الغربي هي دائما الأكثر رقيا، وتلك المخالفة لها تعبر عن نموذج تنموي أدنى ومتخلف.

4) ـ إضافة إلى ذلك، فإن هذا المدخل محدود جدا فيما يتعلق بمدى مساهمته في فهم مجتمعات تمر بحالات تغير جذري و أساسي. ومن المفارقة أن علماء السياسة قد بدأوا في إستخدام هذا المدخل لدراسة التغير السياسي في نفس الوقت الذي بدأ فيه هذا المدخل يتعرض للانتقادات في مجال علم الإجتماع نظرا لمحدوديته و عدم قدرته على دراسة هذه الظاهرة.

5) ـ كذلك بالنظر إلى مفهوم الأزمة ([[8]](#footnote-9)) ـ كما جاء في تحليل أنصار البنائية الوظيفية ـ نجد أنها ليست قاصرة على أنظمة العالم الثالث، كما أن عدم وجودها لا يعني الوصول إلى حالة التقدم أو التنمية. فكثير من المجتمعات المتقدمة تعاني من بعض هذه الأزمات. مثل أزمة التكامل التي تعاني منها بريطانيا. ولا يعد ذلك دليلا على أن هذه المجتمعات ما زالت قيد النمو. كما أن بعض النظم التي توصف بأنها متخلفة قد تخلصت تماما من بعض هذه الأزمات، مثل أزمة التغلغل، أو أزمة التوزيع، وأزمة التكامل، ولم تصل بعد إلى مرحلة الدول المتقدمة، أو التي تجاوزت مرحلة التخلف، ومثال عن ذلك الدول النفطية والدول ذات المصادر التقليدية للشرعية.

6) - اعتبار هذا التحليل الثقافات غير غربية ثقافة واحدة تقليدية تشترك جميعها في كونها ثقافة مرحلة متخلفة عن الثقافة الغربية، ومعيقة للتحديث السياسي، وهذا لا يعني- حسب هذا التحليل - سوى واحد من أمرين أو كليهما معا:

أ/- إن التنمية والتحديث ليست إلا أحد أبعاد مفهوم التغريب Weaternization، أو صياغة وتشكيل المجتمعات البشرية على صورة المجتمع الغربي المعاصر، الذي تجعل منه الهدف النهائي لتطورها.

ب/- إن هناك ثقافة عالمية واحدة يشترك فيها البشر جميعا على اختلاف دياناتهم، ولغاتهم، وأجناسهم، وهذا مخالف للواقع العالمي. حيث أن الثقافات متعددة بتعدد الملل والنحل، ولكل ثقافة أسلوب في التفكير أو النظر، منتزع من الدن الذي تدين به، ولا يأخذ بعضها من بعض شيئا إلا بعد عرضه على أسلوبها في التفكير، فإن استجاب أخذته وعدلته وإن استعصى نبذته ([[9]](#footnote-10)).

وبالتالي فإن الأسباب الكامنة وراء تدهور أوضاع المجتمعات المستضعفة لا ترجع إلى بنية ثقافتها، بقدر ما ترجع إلى العامل الخارجي المتمثل في النهب الأوربي الغربي والبغي والسيطرة واستنزاف الموارد وتشويه الهيكل الاقتصادي، ثم تشويه البناء الثقافي وافتقاده فعاليته الأصلية ([[10]](#footnote-11))، ولكن هذا لا ينفي دور العوامل الداخلية التي تمثلت في فساد النخب السياسية المتغربة، والظلم الاجتماعي، والركود الفكري.

7) ـ أن التحليل البنائي الوظيفي لا يزال ينزع إلى المبالغة في التعميم المبني على تصور امكانية بناء نموذج للمجتمع المتخلف ومشاكله، كما لو كان موقف معين وحيد للتخلف، لا تكون المواقف التجريبية إزاءه سوى تنويعات على هذا النمط المثالي، وهذا بالطبع يتناقض مع واقع المجتمعات المتخلفة التي تتباين الخلافات بينها لدرجة تمنع توصيفها كنموذج واحد على الأقل إلا بالنسبة للملامح شديدة العمومية.

8) ـ كما يتجاهل هذا التحليل، أو يقلل من أهمية السياق الدولي المتغير الذي يجري فيه تطور المجتمعات المتخلفة، مع أن هذا السياق يمثل محددا حاسما للتغير في العالم الثالث، إلى الدرجة التي يرى معها البعض أن التغير في النظم الاجتماعية في العالم الثالث إنما في الأساس خارجي أكثر منه داخلي. ولكن أدبيات دراسة النظم السياسية وتطوراتها المعاصرة ـ قد صيغت أساسا طبقا لظروف العالم الغربي ومصالحه ـ لم تأخذ في الاعتبار العوامل الحاسمة بالنسبة لظروف العالم الثالث مثل أثر التراث الاستعماري، والمعونة الخارجية بكافة أشكالها، والتأثير الواضح للمؤسسات متعددة الجنسية. كما أن أدبيات السياسة العامة، لم تول سوى أولوية ضئيلة للكيفية التي لا تزال بها عملية صنع القرارات في عديد من بلدان العالم الثالث، تخضع للهيمنة الثقافية المستمرة للقوى الاستعمارية السابقة.

إن الإصرار على استخدام مثل هذه المفاهيم والمداخل المنهجية دون محاولة لتطوير مفاهيم ومداخل منهجية بديلة و نابعة من البيئة السياسية والاجتماعية للمجتمعات غير الأوربية الغربية، منسجمة مع مسلماتها وأهدافها بحجة أن المسالك البحثية الشائعة هي الأكثر فعالية دون نظر إلى أنها وضعت لتناسب واقعا مغايرا استمدت منه مقاييسها وأدواتها. كما أنها تعبر بصورة أو بأخرى عن نظرة المجتمع الأوربي للعالم غير الأوربي التي تنبع من مصالحه وتحيزاته وأهدافه، فالإصرار على استخدام هذه المفاهيم والمداخل المنهجية الغربية سوف يؤدي إلى المزيد من التدهور على مستوى الفكر والحركة.

وإذا جاز لنا أن نفترض أن التوجه النظري والمنهجي في دراسة النظم السياسية يجب أن يرتبط بالمتغيرات الواقعية والظروف التاريخية والحضارية والبيئية للواقع الذي تدرسه، فإنه يصبح الإستعانة بالمفاهيم والمداخل المنهجية التي صيغت للحفاظ على الأوضاع القائمة غير ملائمة لهذا الواقع. لذا لزاما علينا أن نستفيد من جهة من المداخل المنهجية السابقة من خلال تحييد ما بها من قصور ومن تحيزات، وإعادة توظيفها في إطار أنساق أخرى وفي إطار كليات مختلفة، ومن جهة ثانية مراعاة خصوصية الظواهر في النظم السياسية للمجتمعات المختلفة، وأبعادها البيئية الحضارية والتاريخية والثقافية.

1. () ـ أنظر:

   - عبد العالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص88-89. [↑](#footnote-ref-2)
2. (1) ـ لمزيد من التفاصيل حول قدرات النظام السياسي أنظر:

   ـ جبرائيل ألموند، وآخرون، السياسة المقارنة: إطار نظري، (ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي)، بنغازي: جامعة قار يونس، 1996، ص 289-302. [↑](#footnote-ref-3)
3. () ـ يعرف الفيلسوف الألماني "أسوالد شبينغلر" (1830-1936) الرمز: " بأنه شبيه للوجود الحقيقي، والرمز شيء غير قابل للتفسير، وذلك لأنه إذا فسر، فإنما يفسر عندئذ برموز أخرى... فالرمز لمحة من لمحات الوجود الحقيقي وهو يدل عنذ الناس ذوي الشعور اليقظ على شيء من المستحيل أن يعبر عنه بلغة عقلانية، وهو دلالة تقوم على يقين باطن مباشر. يرتبط ارتباطا مباشر بالصبر، فهو يدل على شيء ما عضوي حي..."

   ـ أسوالد شبينغلر، تدهور الحضارة الغربية، ترجمة أحمد الشيباني، بيروت: مكتبة الحياة، 1964، ص 19. [↑](#footnote-ref-4)
4. () ـ راجع في ذلك:

   ـ محمد زاهي بشير المغيربي، التنمية السياسية و السياسة المقارنة: قراءات مختارة، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1998،ص 173. [↑](#footnote-ref-5)
5. () ـ زاهي بشير المغيربي، المرجع السابق الذكر، ص 174. [↑](#footnote-ref-6)
6. () ــ فيريل هيدي، المرجع السابق الذكر، ص 64 ـ 65. [↑](#footnote-ref-7)
7. () ـ نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، المرجع السابق الذكر، ص 175. [↑](#footnote-ref-8)
8. () ـ برز هذا المفهوم في إطار دراسة التحديث السياسي كمفهوم يعبر عن حالة انتقالية تمر بها المجتمعات المتخلفة، وهي في طريقها إلى الحداثة والتنمية، حيث أن عملية التحديث تفرز العديد من الأزمات والمشاكل التي تستوجب تحقيق التنمية السياسية للتغلب عليها. وقد حصرها "لوسيان باي" « Lucien Pye » في ست أزمات: أزمة الهوية، وأزمة الشرعية، وأزمة التغلغل، وأزمة المشاركة، وأزمة التكامل، وأزمة التوزيع.

   ـ للتفصيل أكثر حول دراسة أزمات التنمية السياسية، أنظر على سبيل المثال:

   ـ أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق الذكر، ص52-54. [↑](#footnote-ref-9)
9. () ـ نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، المرجع السابق الذكر، ص 312. [↑](#footnote-ref-10)
10. () ـ خير دليل على ذلك السياسة الثقافية و التعليمية التي اتبعها الاستعمار الفرنسي في الجزائر. و لا يزال إلى اليوم يريد فرض مناهجه الثقافي والتربوي العقيم والإغترابي. [↑](#footnote-ref-11)